مجلة عيون المسائل
Oyunul-Mesail Journal
العدد 1 مجلد 1 30- 06 -2023
DOI: 10.5281/zenodo.10691239

دور التمويل بالسّلم في تطوير زراعة القطن في جمهورية مالي

The role of *Salam* as an Islamic Finance Product in developing cotton industry in the Republic of Mali

Dr. Öğr. Üyesi Khaled DERSHWI
د. خالد ديرشوي
أستاذ مساعد، كلية العلوم الإسلامية جامعة كرابوك
khaleddershwi@karabuk.edu.tr
ORCID 0000-0002-8062-4192

Ahousseiny Alassane Maiga
الحسين الحسن مايغا
Istanbul Sabahattin Zaim University
maiga80@yahoo.com
ORCID: 0000-0002-2356-9641

الملخص

انطلاقًا من أهمية زراعة القطن في جمهورية مالي ومن العوائق التمويلية التي يشهدها جاء هذا البحث موضحاً واقع زراعة القطن في جمهورية مالي وأهميتها بالنسبة لها، ومدى تأثيرها على الاقتصاد الكلي والجزئي فيها، وكذلك الوسائل التمويلية المتاحة في الدولة لدعم القطاع الزراعي بشكل عام وقطاع القطن بشكل خاص في سبيل التغلب على المعوقات الموجودة، وهَدَفَ البحث إلى بيان ماهية السلم والتطبيقات المصرفية المعاصرة فيه، ودراسة إمكانية تفعيل منتج السلم في تمويل زراعة القطن من خلال تسليط الضوء على العديد من الصور التطبيقية في جمهورية مالي، وبيان مدى مساهمة منتج السلم في توفير التمويل اللازم لتوفير احتياجات مزارعي القطن، إضافةً إلى توفير التمويل اللازم للأصول الثابتة للصناعات الغذائية المرتبطة بزراعة القطن. ومن أهم النتائج التي توصل إليها البحث: أن صيغة السلم تعتبر من أهم وأنسب الصيغة التي يُتحها التمويل الإسلامي لدعم زراعة القطن في جمهورية مالي، أن التمويل بالسلم يساهم في زيادة القوة الإنتاجية في قطاع زراعة القطن في مالي والنهوض به من خلال توفير التمويل اللازم للحصول على كافة المستلزمات الزراعية: كالأسمدة، والآلات وغيرها.

الكلمات المفتاحية: الفقه الإسلامي، صيغ التمويل الإسلامي، السّلم، القطن في مالي، منتج.

Abstract

Understanding the importance of the cotton industry in the Republic of Mali, this research explains the actual situation of cotton agriculture in the Republic of Mali and its importance to the country's economy, the extent of its impact on the macro and micro economy, and the financing means available in the country to support the agricultural sector in general. The cotton sector to overcome obstacles. Existing. The research aimed to explain the concept of Salam and its contemporary banking applications and to study the possibility of waking up the Salam product in financing cotton cultivation by highlighting many applied images in the Republic of Mali and demonstrating the extent

to which the Salam product contributes to providing the necessary financing to meet the needs of cotton farmers, as well as providing Financing necessary for fixed assets of food industries. Among the most significant findings of the study: The Salam formula is regarded as one of the most essential and relevant Products supplied by Islamic finance for improving the cotton sector in the Republic of Mali. Salam finance contributes to increasing and advancing the productive capability of Mali's cotton cultivation industry by providing the required money to buy all agricultural inputs, including as fertilizers and machines.

Keywords: İslamic fiqh, İslamic financing Products, Salam, Coton in Mali.

المقدمة

يُشكّل القطاع الزراعي أهميةً بالغةً في إنعاش الاقتصاد الوطني لكثير من البلدان المتقدّمة وغيرها، وجمهورية مالي من الدول الإفريقية التي تعتمد على هذا القطاع اعتماداً كبيراً، وبخاصة في مجالِ زراعة القطن.

حيث يساهم النشاط الزراعيّ عموماً بشكْل فعّال في حلّ كثير من المشاكل التي تواجه مالي كشعْب ودولة، وذلك من خلال الإسهام في تحقيق الاكتفاء الذاتي للدولة من المجال الزراعي، ومعالجة الفقر بتوفير فرص عمل إضافية في مجال القطاع الزراعي عموم ولايات الجمهورية؛ مما يساهم بدور كبير في القضاء على البطالة أو تخفيفها على الأقل، إضافةً إلى أنه يُشكّل زيادةً معتبرة في معدّل الدخْل القومي، ويفتح أبوابًا متنوّعة لتصدير الفائض الزراعيّ –إن وُجد– نحو الخارج "دول الجوار الإفريقي مثلا"؛ مما يفيد في دخول رأس المال الأجنبي (العملة الصعبة).

أما بخصوص زراعة القطن واختياره نموذجاً لهذه الدراسة؛ فلأنّ جمهورية مالي تعدّ من أهم البلاد الإفريقية غِنى به، واهتماماً بزراعته؛ حتى اصطلح العامة والخاصة على تسمية القطن بالذهب الأبيض، كِنايةً عن قيمته العالية.

كما يعد القطن عنصراً أساسياً في الزراعة الصناعية؛ لاستخدامه في كثير من الصناعات اليدوية والحرفية المنتشرة داخلياً وخارجياً؛ كصناعة الأقمشة والملابس والأثاث وغيرها، الأمر الذي يساعد في توفر فرصاً عمل كثيرة لشعب يعاني من قلة فرص العمل؛ حيث يمر النشاط الزراعي للقطن بمراحل عديدة من وقت زراعته وإلى غاية حصاده، والانتهاء من تصنيع منتجاته، وهي مراحلُ متنوعةٌ تستفيد منها كثير من الأيدي العاملة، وهنا يأتي التمويل بالسلم كمنتج تقدمه المصرفية الإسلامية في مقدمة المنتجات التي من الممكن أن يساهم في تطوير هذه الزراعة والنهوض بها، من خلال تقديمها التمويل اللازم لتوفير احتياجات المزارعين من جهة، إضافة إلى إمداد القطاع الصناعي بالتمويل اللازم لتوسيع نشاطه بحيث يستوعب الناتج المحلي من القطن والاستفادة منه في الصناعات المختلفة.

مشكلة البحث:

الواقع القطاع الزراعي في جمهورية مالي عموما وزراعة القطن خصوصاً يعاني من عوائق تواجهها؛ فالمزارعين يجدون صعوبة في إيجاد التمويل الكافي لسد حاجاتهم ومستلزماتهم الزراعية، الأمر الذي يجعلهم محل استغلال لشركات تمويلية بشروط

مجحفة في حقهم، وبناء عليه كان لابد من البحث عن بديل تمويلي يحمي المزارعين من الاستغلال، فكانت صيغة السلم في مقدمة هذه الصيغ التمويلية، لذا جاء البحث للإجابة عن السؤال الرئيس الآتي:

إلى أي مدى تعتبر صيغة التمويل بالسلم ملائمة للنهوض بزراعة القطن في جهورية مالي من خلال توفير الاحتياجات اللازمة للزراعة والصناعات المرتبطة بها؟

أهداف البحث:

بناء على السؤال الرئيس المذكور سابقاً في مشكلة الدراسة، تتمركز أهداف البحث في النقاط الآتية:

- التعريف بصيغة السلم وأهم تطبيقاته المعاصرة.
- دراسة واقع زراعة القطن في جمهورية مالي، ووسائل التمويل المتاحة.
- دراسة إمكانية تطبيق صيغة السلم كوسيلة من وسائل التمويل لقطاع القطن في جمهورية مالي.

منهج البحث:

إن المنهج المتبع في البحث هو المنهج الاستقرائي والمنهج التجريبي، فالمنهج الاستقرائي: حيث تم استقراء الوسائل التمويلية المتاحة من قبل المصارف الإسلامية، ومن ثم دراسة صيغة السلم كصيغة من صيغ التمويل الإسلامي لدعم القطاع الزراعي. والمنهج التجريبي حيث تم إسقاط صيغة السلم كوسيلة من وسائل التمويل الإسلامي على القطاع الزراعي في مالي لدعم قطاع القطن من خلالها، وبالتالي النتائج التي تؤديها الصيغة في نهضة منتج القطن.

المبحث الأول: ماهية بيع السلم والتطبيقات المصرفية المعاصرة فيه.

المطلب الأول: تعريف بيع السلم، ومشروعيته.

أولاً: تعريف السلم من حيث اللغة

السلم: يقال سلفت وأسلفت تسليفا وإسلافا وأسلمت بمعنى واحد، والاسم السلف، قال: وهذا هو الذي تسميه عوام الناس عندنا السلم. قال: والسلف في المعاملات له معنيان: أحدهما القرض، والمعنى الثاني في السلف هو أن يعطي مالا في سلعة إلى أجل معلوم بزيادة في السعر الموجود عند السلف[1].

ثانياً: تعريف السلم من حيث الاصطلاح:

تعددت تعاريف الفقهاء للسلم، ومن ضمن التعريفات الكثيرة له في اصطلاحهم ما يلي:

[1] ابن منظور، جمال الدين محمد مكرم، **لسان العرب** (بيروت :لبنان: دار صادر، 1414)، فصل السين المهملة، 159/9.

- عرفه الحنفية بأنه: "أخذ عاجل بآجل وهو نوع بيع لمبادلة المال بالمال اختص باسم، لاختصاصه بحكم يدل الاسم عليه وهو تعجيل أحد البدلين وتأخير الآخر"[1]
- وعرفه الحنابلة بأنه: "عقد على موصوف في الذمة مؤجل بثمن مقبوض في مجلس العقد"[2].
- أما المالكية فقد منعوا السلم الحال، لكنهم لم يشترطوا تسليم رأس المال في مجلس العقد، وأجازوا تأجيله اليومين والثلاثة، فقد عرفوه بأنه: "عقدُ معاوضة يوجب عمارةَ ذمة بغير عين ولا منفعة، غير متماثل العوضين"[3].
- وأخيراً عرفه الشافعية بأنه: الذين شرطوا لصحة السلم قبض رأس المال في المجلس، وأجازوا كون السلم حالاً ومؤجلاً، عرفوه بقولهم: "عقد على موصوف في الذمة ببدل يعطي عاجلاً"[4].

نلاحظ أنهم لم يقيدوا المسلم فيه الموصوف في الذمة بكونه مؤجلاً، نظرًا لاعتمادهم على إمكانية التسليم الفوري. وحسب مما سبق من التعاريف يمكن أن يُعرَّف السلم "بيع الموصوف في الذمة مع تحديد موعد مُعين وسعر مُحدَد مُسَبَّقًا"، تلك الرؤية تتفق مع وجهات نظر الحنفية والحنابلة، حيث يرون أن هذا التعريف يشمل جميع جوانب عقد السلم ويتجنب النقص، مما يجعله تعريفًا شاملاً ودقيقًا.

ثالثاً: مشروعية عقد السلم

عقد السلم مشروع بالقرآن والسنة ودليل مشروعيته من القرآن قوله تعالى: "يا أيها الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلى أَجَلٍ مُسَمًّى فاكتبوه ..." (البقرة: 282). وجه الاستدلال أن الآية الكريمة أمرت بكتابة الدين وأرشدت إلى تسمية الأجل وتحديده وعقد السلم دين من جهة؛ لأن حقيقة الدين ما يثبت في الذمة، والسلعة (المعقود عليه) في السلم موصوفة وتثبت في ذمة البائع، وتحديد أجل تسلم الدين (السلعة) شرط لصحة السلم من جهة أخرى. ويؤيد ذلك قول ابن عباس: أشهد أن السلم المؤجل في كتاب الله – تعالى – أنزل فيه أطول آية، وتلا هذه الآية[5].

ودليل مشروعية السلم من السنة: ما أخرجه البخاري ومسلم عن ابن عباس رضي الله عنهما عن رسول الله صلى عليه وسلم أنه قدم المدينة والناس يسلفون في التمر السنتين والثلاث، فقال صلى الله عليه وسلم: (من أسلف في شيء ففي كيل

---

[1] السرخسي، رضي الدين محمد بن محمد الحنفي، **المبسوط** (مصر: مطبعة السعادة، د.ت)، 124/12.

[2] البهوتي، منصور بن يونس، **الروض المربع شرح زاد المستقنع** (الرياض: دار المؤيد، 1996)، ص354.

[3] الحطاب، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي المغربي، **مواهب الجليل في شرح مختصر خليل** (لبنان: دار الفكر، 1992)، 514/4.

[4] النووي، أبو زكريا محيي الدين بن شرف، **روضة الطالبين وعمدة المفتين**، تحقيق زهير الشاويش (لبنان: المكتب الإسلامي، 1991)، 3/4.

[5] السرخسي، **المبسوط**، 124/12.

معلوم، ووزن معلوم إلى أجل معلوم)[1]، والتسليف أو الإسلاف هو التقديم. دل الحديث صراحة على جواز السلف وهو السلم، كما دل على الشروط المعتبرة فيه، وهي كون الكيل والوزن والأجل معلوماً[2].

المطلب الثاني: التطبيقات المصرفية المعاصرة للسلم.

السلم هو نوع من أنواع البيع حيث يدفع المشتري ثمن السلعة مقدمًا، وفي المقابل، يتعهد البائع بتقديم سلعة موصوفة في وقت لاحق، ويجب تحديد هذا الوقت بدقة، ويتم تسليم المبلغ الكامل في مجلس العقد دون تأجيل.

ويستفيد البائع الحصول على تمويل نقدي عاجل، ويستفيد المشتري أنه غالباً يشتري بأقل من السعر في وقت حصول السلعة. ويشترط ألا يكون عقد السلم على أمرين يجري بينهما ربا النسيئة، فلا يجوز بين الذهب والفضة، أو بين العملات بعضها ببعض، لأنه يؤدي إلى الربا والبنوك الإسلامية تجري عقد السلم في أمور نبين بعض الصور منها فيما يلي:

الصورة التطبيقية الأولى: السلم الموازي:

يعرف السلم الموازي بأنه: "دخول المسلم إليه (البائع) في عقد سلم مستقل مع طرف ثالث للحصول على سلعة مواصفاتها مطابقة للسلعة المتعاقد على تسليمها في السلم الأول، ليتمكن من الوفاء بالتزامه فيه"[3].

وللسلم الموازي صورتان:

1. **الحالة الأولى**: يتعاقد مزارع مع المصرف الذي يقدم مالاً محدداً يقبضه المزارع من المصرف في مجلس العقد، ويعطي المزارع المصرف منتجات بمواصفات معينة، يسلمها للمصرف بتاريخ محدد، ثم يعقد المصرف بعد توقيع العقد الأول سلماً موازياً مع شركة ليبيعها هذه المنتجات بسعر محدد (يزيد على سعر شرائها سلماً)، ويتعهد بتسليمها هذه المنتجات بتاريخ معين يحدد أيضاً بعد تاريخ العقد الأول.

نلاحظ أن هناك عقدين مستقلين: الأول: بين المزارع والمصرف فالمزراع بائع والمصرف مشتري (عقد سلم أول). والعقد الثاني: بين المصرف والشركة فالمصرف هنا بائع والشركة مشتري (عقد سلم ثان). وهذان العقدان مستقلان ولا يجوز ربطهما ببعضهما.

---

[1] البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل، **صحيح البخاري**، تحقيق مصطفى ديب البغا (دمشق: دار ابن كثير، 1993)، كتاب السلم، حديث رقم:2125، 781/2; مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، **صحيح مسلم**، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي (مصر: مطبعة عيسى البابي الحلبي، 1955)، باب السلم، حديث رقم:1604، 227/3.

[2] انظر: العسقلاني، **فتح الباري بشرح البخاري**، 430/4.

[3] انظر: العسقلاني، **فتح الباري بشرح البخاري**، 430/4.

وفي هذه الصورة: لا حظنا أنه يجوز للمسلم (المشتري وهو المصرف) أن يعقد سلماً موازياً مستقلاً مع طرف ثالث (وهو الشركة) لبيع سلعة مطابقة في مواصفتها للسلعة التي اشتراها بعقد السلم الأول. وفي هذه الحالة يكون المشتري (المصرف) في السلم الأول بائعاً في عقد السلم الثاني[1].

2. الحالة الثانية: تتعاقد شركة صناعية (المشتري) مع المصرف (البائع) سلماً، فتشتري منه سلعة بمواصفات معينة، ثم يعقد المصرف سلماً موازياً مع مزارع يشتري منه سلعة مواصفاتها مطابقة للسلعة التي تم التعاقد عليها مع الشركة في السلم الأول، ليتمكن من الوفاء بالتزامه فيه.

ونلاحظ في هذه الصورة أن هناك عقدين مستقلين. الأول: بين الشركة (المشتري) والمصرف (البائع) عقد سلم أول. والثاني: بين المصرف (المشتري) والمزارع (البائع) – عقد سلم ثان –. وفي هذه الحالة يكون البائع (المصرف) في السلم الأول مشترياً في السلم الثاني[2].

وفي كلتا الحالتين لا يجوز ربط عقد سلم بعقد سلم آخر، بل يجب أن يكون كل واحد منهما مستقلا. عن الآخر في جميع حقوقه والتزاماته، وعليه فإن أخل أحد الطرفين في عقد السلم الأول بالتزامه لا يحق للطرف الآخر (المتضرر بالإخلال) أن يحيل ذلك الضرر إلى من عقد معه سلماً موازياً، سواء بالفسخ أو تأخير التنفيذ.

الصورة التطبيقية الثانية: صكوك السلم: هي وثائق متساوية القيمة، يتم إصدارها لتحصيل رأس مال السلم ويصبح المسلم فيه (سلعة السلم) مملوكاً لحملة الصكوك[3].

يكون المصدر لهذه الصكوك البائع لسلعة السلم والمكتتبون فيها هم المشترون للسلعة، وحصيلة الاكتتاب هي لمن شراء السلعة، ويملك حملة الصكوك سلعة السلم ويستحقون لثمن بيعها، أو لمن بيع سلعة السلم في السلم الموازي إن وجد. لا يجوز تداول صكوك السلم؛ لأن هذه الصكوك تمثل حصة في دين السلم، فيخضع لأحكام تداول الديون[4].

الصورة التطبيقية الثالثة: يكون المصرف الإسلامي ممولاً للمزارعين الذين يقومون بأنشطة إنتاجية زراعية يمكنهم الحصول على منتجاتها في المواسم المعهودة، وإذا لم تقدم محاصيلهم المنتج المتفق عليه مع المصرف، يقومون بشرائها من محاصيل غيرهم، ويعطونها للمصرف. وبهذا التمويل يمكن أن يسد المزارع حاجته من السيولة التي تساعده في مباشرة الإنتاج وإتمامه. ولا يقتصر المصرف على التمويل فحسب، بل يسعى المصرف من وراء ذلك إلى الاستثمار وإعادة تسويق المنتجات المشتراة سلماً وبيعها محلياً أو تصديرها خارجياً، فيحصل على عوائد مناسبة[5].

---

[1] المصدر السابق، **المعيار الشرعي رقم 10**، 1/280-291.

[2] المصدر السابق.

[3] هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، **المعايير الشرعية، المعيار الشرعي رقم 17**، 1/467-480.

[4] انظر: العلي، صالح حميد، **المصارف الإسلامية والمعاملات المصرفية** (دار اليمامة، 2005)، ص114.

[5] انظر: الزهراني، جمعة بنت حامد يحيى الحريري، "**عقد السلم وتطبيقاته المعاصرة**"، جامعة طيبة 30/4 (2015)، ص75.

الصورة التطبيقية الرابعة: يمكن تطبيق عقد السلم لتمويل حرفيين وصغار المنتجين بتوفير مستلزمات الإنتاج مثل المعدات أو المواد الأولية كرأس مال سلم، والممول يحصل على نسبة من إنتاج المنتجين كتعويض، مع التركيز على التعاون المستمر وضرورة تحسين الجودة وعمليات التسويق. مع توثيق الاتفاق بعقد رسمي يحدد حقوق والتزامات الطرفين مما يسهم في تجنب الخلافات[1].

المبحث الثاني: واقع زراعة القطن وإنتاجه في جمهورية مالي.

المطلب الأول: عرض واقع قطاع إنتاج القطن في جمهورية مالي، والجهة المهيمنة على الإنتاج.

يشكل قطاع القطن ما يقارب 15% من الناتج المحلي الإجمالي، ويوظف أكثر من 50% من إجمالي عمال القطاع الزراعي، ما يجعل قطاع القطن أكثر تشغيلاً للأيدي العاملة قياساً مع الدول الأخرى.

اللاعب الرئيسي والمهيمن على إنتاج القطن في الجمهورية مالي هو الشركة المالية لتنمية المنسوجات La Compagnie Malienne pour le Développement des Textiles (C.M.D.T.). والآن نقوم بشرح مختصر عنها كالآتي:

شركة مالي لتنمية المنسوجات (CMDT): وهي الأولى من نوعها لإدارة إنتاج القطن، وعرفت في الجمهورية منذ أسست عام 1974م، بهدف أن تكون بديلة للشركة الفرنسية لتطوير المنسوجات الذي استولى على قطاع زراعة القطن في عصر الاستعمار الفرنسي للأراضي المالية.

ومن أبرز مهامها: تقديم المشورة الزراعية للأيدي العاملة في إنتاج القطن، ونقل وتسويق منتج القطن وملحقاته بإنتاجه كالبذور وغيرها، مع بيع ألياف القطن وتصديرها، وتطوير صناعة النسيج في مالي. ويمثل الشركة المشرف العام على إنتاج القطن بحيث يشرف على 98% من المناطق المنتجة للقطن في جمهورية مالي بهيكل إداري يمثل مجلس إدارة مكون من 11 عضوًا، 8 منهم مواطنين ماليين، و2 ممثلين لجمعيات منتجي القطن، و1 ممثلاً لشركة GEOCOTON (شركة فرنسية). وترجع ملكية 99.49٪ من رأس مال الشركة للدولة المالية و0.51٪ لشركة GEOCOTON الفرنسية[2].

المطلب الثاني: طرق إنتاج القطن في جمهورية مالي، وأهم معوقاته.

أولاً: طرق إنتاج القطن في جمهورية مالي:

يمكننا تصنيف طرق إنتاج القطن بحسب الطريقة والوسيلة المستخدمة أثناء عملية الإنتاج، بناء عليها تتنوع الطرق الخاصة بإنتاج القطن في جمهورية مالي إلى الطريقة التقليدية والطريقة العضوية (BIO):

[1] المحمد، محمد نجدت، **الوكالة في الفقه الإسلامي وتطبيقاتها الاقتصادية المعاصرة** (دمشق: دار المكتبي، 2007)، ص 353، محمد أحمد سراج، **النظام المصرفي الإسلامي** (القاهرة: دار الثقافة، 1989)، ص 304.

[2] Camara، "Aoute et limite de la filière coton au Mali"، 38-40.

- **الطريقة التقليدية:** تعرف بأنها الطريقة الأكثر استعمالًا في المجتمع المالي إثر الإنتاج الزراعي، ومن الجدير بالذكر أن تسعير القطن في مالي متعلق بالأسعار في السوق الدولي للمنتج، كما أن للأنظمة المناخية مثل الأمطار ونحوها تأثير في تسعير القطن التقليدي وذلك لأن الإنتاج الزراعي في مالي يتمثل بأنه إنتاج زراعي غير ميكانيكي.
- **الطريقة العضوية BIOCOTON**: تعتمد الطريقة العضوية الإنتاجية على استخدام طرق بيولوجية وميكانيكية مثالية تتناسب مع الظروف الحالية والبيئية. وتتميز عن الطريقة التقليدية في البعد عن مشاكل الآفات والأسمدة الكيماوية المضرة للطبيعة ومساعدة المنتجين بانخفاض سعر تكلفة الإنتاج زيادة على كثرة الطلب عليه وارتفاع سعره مقارنة بالقطن التقليدي. ونظراً لغلاء معدات إنتاج القطن وانخفاض تكلفة الإنتاج وعدم ثبوتها، وللحفاظ على خصوبة التربة والبحث عن نظام إنتاج مستدام للقطن مع مراعاة البيئة فقد سعت تسع نقابات زراعية مالية في إنشاء مزارع عضوية للقطن بتنسيق مع المنظمة الإمائية السويسرية HELVETAS عام 2002م، مما جعل جمهورية مالي مركزاً لظهور أول نظام عضوي لإنتاج القطن في غرب إفريقيا[1]. وانتشر هذا النوع من الإنتاج في جنوب مالي في مزارع المدن KOLONDIEBA،YANFOLILA وأصبح يغطي هذا النظام من الإنتاج حاليا ما يصل إلى 25% من إجمالي الإنتاج الوطني للقطن في جمهورية مالي[2]

المطلب الثاني: المعوقات المفروضة على قطاع إنتاج القطن في الجمهورية المالية:

تنقسم هذه المعوقات إلى نوعين هما: قيود داخلية في قطاع إنتاج القطن، وقيود خارجية فرضت على إنتاج القطن.

أولاً: المعوقات الداخلية:

وهي الصعوبات التي تسيطر على القطاع بشكل عام، ويمكن للمتخصصين معالجتها ومكافحتها بوضع استراتيجيات تخص كل واحدة من تلك المعوقات، ويمكن عرضها في سبع نقاط:

- ضعف الميكنة في قطاع إنتاج القطن[3].
- انعدام الكفاءة التدريبية والإشرافية على المزارعين[4].
- زهد الموارد المطلوبة للبحث والتطوير في القطاع.

[1] Vanja Westerberg et autre، L'économie de la production du coton au Mali et les enjeux de la dégradation des terres : Cas d'étude à Koutiala et Bougouni، (Berlin، The Economics Of Land Degradation-www.eld-initiative.org، Avril2020) 26-28.

[2] Daniel Valenghi، Coton biologique au Mali، (Bamako، Helvetas-Mali : Association suisse pour la coopération internationale Programme d'Appui aux Initiatives des Producteurs et Productrices Agricoles، Juin2001) 18.

[3] Nango Dembélé، "Volet riz de la stratégie nationale de la mécanisation agricole du Mali 2019-2025،" RiceforAfrica، Nov2018،12.

[4] Tiefing Sissoko، L'excellence universitaire penser les fondations d'une société d'experts pour le Mali، (Paris، LHARMATTAN، 2021) 81.

- التعسر التقني الذي يعاني من الوحدات الصناعية المحلية في التحويل والتجهيز الصناعي للمنتج.
- معوقات تخص عدم كفاءة البنية العامة في الأماكن الصناعية التي تخدم القطاع.
- غياب أنظمة التأمين عن القطاع.
- العجز المالي على القطاع الناجم عن عجز المؤسسات والفساد.

ثانياً: المعوقات الخارجية:

ويمكننا تحديد هذه المعوقات في خمس نقاط:

- معوقات ناجمة عن التقلبات المناخية في مناطق إنتاج القطن.
- صعوبات نابجة عن تحديات الطاقة في جمهورية مالي.
- تهديد السلع البديلة على منتج القطن.
- مشاكل قادمة من تدهور معدل التبادل التجاري.
- تراجع العملة المالية مقابل الدولار وعدم استقرارها.
- معاناة المزارعين في هوامش شراكات المضاربين الخارجة عن الأخلاق[1].

المبحث الثالث: بيع السلم كصيغة للتمويل في القطاع الزراعي بجمهورية مالي.

تميز الاقتصاد الإسلامي بشموليته وتنوعه وملائمته لكل زمان ومكان ولكل مجال في الحياة، حيث يوفر مجموعة كبيرة من الأدوات الفعالة التي تناسب جميع القطاعات الاقتصادية. ويعتبر القطاع الزراعي أحد القطاعات الحيوية التي تتوفر لها صيغ وأدوات عديدة من صيغ التمويل الإسلامي، حيث لعبت البنوك الإسلامية دورًا مهمًا في تمويل وتطوير القطاع الزراعي في العديد من الدول، وذلك من خلال العقود أو الصيغ التمويلية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

كما يقوم التمويل الزراعي على أساس البيوع في العديد من العقود والصيغ التمويلية، ومن هذه الصيغ السلم والمرابحة والاستصناع؛ وما سنقوم بتوضيحه من هذه الصيغ هو السلم من حيث هو صيغة من صيغ التمويل الإسلامي، ومن حيث هو صك من الصكوك في تمويل القطاع الزراعي.

المطلب الأول: دور صيغة السلم وصكوك السلم في تمويل القطاع الزراعي.

من أجل تعزيز القطاع الزراعي ودعمه وُجدت العديد من صيغ التمويل الإسلامي، والتي منها "السلم" الذي يتم استخدامه في التمويل الزراعي، وذلك حيث يدفع العميل رأس المال عند التوقيع على العقد، ويتم استخدام رأس المال لتغطية تكاليف العمليات الزراعية مثل تحضير الأرض وشراء البذور والأسمدة ومستلزمات الحصاد. ويتم تحديد موعد لاستلام المحصول المباع في وقت لاحق.

[1] Camara, "A toute et limite de la filière coton au Mali", 88.

يتألف عقد السلم كما سبق ذكرنا من البائع أو المزارع والمشتري أو رب السلم ورأس المال أو الثمن عاجلاً. ويجب توفر العناصر الرئيسية في هذا العقد وهي البائع والمشتري ورأس المال الذي يدفع عند التوقيع على العقد، وتحديد موعد استلام المحصول المباع.

وفيما يأتي سنبين الدور الذي يلعبه التمويل بالسلم –كصيغة من صيغ التمويل الإسلامي– في النهوض بقطاع زراعة القطن، وأثره في ذلك:

أولاً: توفير التمويل اللازم للمزارع:

يتمثل ذلك في توفير الدعم المالي والموارد اللازمة للمزارعين لإنتاجهم الزراعي بطريقة مشروعة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال توفير رأس المال النقدي اللازم لتغطية تكاليف الإنتاج والمصروفات الشخصية للمزارعين، أو عن طريق توفير الموارد والمعدات اللازمة لعمليات الإنتاج.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن للمزارعين أن يستفيدوا من الحماية ضد خسائر المحاصيل والأعباء المتعلقة بتسويق المنتجات الزراعية. على سبيل المثال، يمكن للمصرف توفير الأكواخ البلاستيكية للمزارعين كجزء من رأس المال المقدم، وفي المقابل، يتعهد المزارعون بتسليم المصرف جزءًا معينًا من إنتاجهم أو ما يكافئه، ويتم تسليمه للمصرف.

هدف هذه الاستراتيجية هو تحفيز الإنتاج الزراعي وتوفير الدعم للمزارعين لتحقيق نجاح مشاريعهم الزراعية. وبالتالي، تعزيز الاستدامة الزراعية وتحقيق الاكتفاء الذاتي في إنتاج الغذاء.

ثانيًا: رخص الثمن بالنسبة للممول:

والذي يحصل عليه نتيجة لكون رأس المال الذي يدفعه للمزارع ثمن المحصول أقل من سعر المحصول الحالي، وهو يستحق هذه الزيادة، لأنه من وقت التمويل إلى أجل التسليم كان بإمكانه الاستفادة منه في وجه آخر من وجوه الاستثمار، كما أنه يقع على عاتقه مسؤولية تسويق المحصول بعد أخذه، وفي ذلك نوع من المخاطرة.

ثالثًا: مناسبة عقد السلم مع الاحتياجات التمويلية للقطاع الزراعي:

بموجب هذه صيغة السلم يمكن لأصحاب القدرات الإنتاجية من زراع إذا لم يكن في أيديهم أموال أن يبيعوا مثل إنتاجهم الزراعي مقدما، ويحصلون على أموال نقدية تمكنهم من الإنفاق على أنفسهم وعائلاتهم في فترة ما قبل تمام الإنتاج، وعلى إعداد العدة لذلك الإنتاج من شراء البدور والأسمدة وآلات الحرث والزرع والري ... الخ ويدفعون أجور العمال ومصاريف العمل، ثم إذا جنوا محاصيلهم. عليه منها للمصرف الإسلامي في الوقت المحدد على إن لم يمكنهم التسليم للقدر المبيع من إنتاجهم لزم تحصيله من إنتاج غيرهم، وهكذا يزيد الإنتاج الزراعي إلى أن يتم تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء، مما يسهم في تقليص فاتورة الاستيراد، ولما لا الوصول إلى تحقيق فائض يمكن تصديره، مما يساهم في تتحقق التنمية الاقتصادية.

رابعًا: تمويل الأصول الثابتة للصناعات الغذائية

إن النمط الشائع للإنتاج في الدول المتخلفة يقتصر على إنتاج المواد الأولية، وبعض الصناعات التي يتميز الإنتاج فيها بالتخلف التكنولوجي، فضلا على الاعتماد على سلعة أو سلعتين تمثل الكم الأكبر من إنتاجها، وخروجا من هذا التخلف فإن الأمر يتطلب تنويع الإنتاج وتحديثه ومحاولة تصنيع المواد الأولية بدلا من تصديرها على شكلها الخام بأسعار زهيدة، وهذا التحول يتطلب إنشاء مصانع ذات طاقات عالية وبتكاليف مرتفعة، من هنا فإنه يمكن عن طريق عقد السلم، تمويل الأصول اللازمة لقيام المصانع، أو لإحلالها في المصانع القديمة القائمة، وتقديم هذه الأصول كرأس مال مسلم مقابل الحصول على جزء من منتجات هذه المصانع[1].

خامسًا: محاربة الاحتكار

إن اشتراط قبض رأس المال يعد حماية لصغار المزارعين والصناع من استغلال دائنيهم من أرباب الأموال، الذين في العادة يحاولون أن يتقاضوا من المدينين سلع إنتاجهم بثمن بخس، كما أن التزام تجار السلع المسلم فيها بسعر محدد عند الأجل وبالكميات المتفق عليها يحد من قدرتهم على القيام بأية ممارسات احتكارية، وعندما يحاول التاجر زيادة الأسعار بعد إبرام عقد السلم، يكون هذا الارتفاع في صالح الشخص الذي باع بموجب السلم، وبالتالي يجبر التاجر على بيع بسعر أقل من سعر السوق. وهذا يعتبر عقبة أمام المحتكرين ويسهم في منع الاحتكار.

بالإضافة إلى ذلك، عقد السلم يساهم في منع صغار المزارعين من الاضطرار إلى اللجوء إلى المصارف التي تتعامل بالربا عندما يكونون بحاجة للتمويل. فعندما لا يجد المزارع مموِّلًا يمكنه اللجوء إليه، فإنه يضطر إلى التعامل مع المصارف التي قد تستغل حاجتهم وتفرض عليهم شروطًا غير عادلة بدلاً من مساعدتهم وتلبية احتياجاتهم[2].

سادسًا: المساهمة في التنمية الزراعية

تقوم المصارف بدور هام في دعم التنمية الزراعية وتعزيز القطاع الزراعي من خلال توفير التمويل للمزارعين عن طريق آلية السلم، حيث تعمل المصارف كرب السلم، وتقوم بتقديم مبالغ نقدية للمزارعين والفلاحين الصغار، وأيضًا لأصحاب المشاريع الزراعية الكبيرة، وذلك بموجب السلم، وذلك لشراء الإنتاج الزراعي الذي يلزمهم لتغطية نفقاتهم وتكاليف المواد اللازمة واستثمار الأراضي وإقامة المشاريع الزراعية، وذلك وفقًا للشروط والمتطلبات التي تم الاتفاق عليها.

---

[1] غردة، عبد الواحد، "**تفعيل عقد السلم كآلية لتنمية الزراعة في الجزائر**" (المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار البترول، الجزائر: جامعة 8 ماي 1945 قالمة، د.ت)، ص11.

[2] الزهراني، جمعة بنت حامد يحيى الحريري، "**عقد السلم وتطبيقاته المعاصرة**"، *جامعة طيبة* 30/4 (2015)، ص76.

من خلال هذا التمويل، يستطيع المزارعون الاستفادة من رأس المال بشكل فوري، ويتعهدون بتقديم المنتجات التي تم شراؤها بموجب السلم وفقًا للمعايير والشروط المحددة. ويمكن للمزارعين استخدام هذا التمويل سواء كان منتجًا من محصولهم الخاص أو منتجًا يمكن شراؤه وتسليمه بموجب الاتفاقية.

كما أنه وبواسطة هذه العملية، تساهم المصارف في دعم القطاع الزراعي وتمكين المزارعين والفلاحين من تحقيق النجاح والاستدامة في أعمالهم الزراعية، مما يسهم في زيادة الإنتاج الزراعي وتحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليص الاعتماد على الواردات الزراعية[1].

بهذه النقاط يكون قد اتضح لنا دور صيغة السلم كصيغة من صيغ التمويل الإسلامي في القطاع الزراعي ودورها في تنمية القطاع من خلال دعم الفلاحين والمزارعين بالمواد والآلات وما يتبعها من حاجات.

المطلب الثاني: أثر السلم كصيغة لتمويل زراعة القطن لجمهورية مالي.

تعدّ الزراعة أحد الأركان الأساسية للتنمية الشاملة والمستدامة، وذلك بفضل طبيعة هذا القطاع الكثيف بالعمالة والذي يسهم بشكل كبير في القيمة المحلية المضافة، كما يتمتع القطاع الزراعي بأهمية استراتيجية كونه مرتبط بشكل وثيق بأداء القطاعات الاقتصادية الأخرى. وتواجه غالبية الدول ضغوطاً متزايدة لتلبية الاحتياجات المتزايدة للسكان الناشئة عن زيادة عدد السكان وتنوع احتياجاتهم. ومن أجل تحقيق ذلك، تحتاج الدول إلى العمل على تطوير وتعزيز القطاع الزراعي من خلال تخصيص المزيد من الأموال والجهود، واستبدال جزء من الواردات الزراعية بالمنتجات المحلية لتخفيف العبء على الميزانية العامة، وضمان الأمن الغذائي في ظل عالم يواجه الكثير من الشكوك بشأن الآفاق المستقبلية لأسعار المواد الغذائية والمنتجات الزراعية.

أما القطاع الزراعي في جمهورية مالي الذي هو هدف البحث، فإنه يعاني من عدة مشاكل ومعوقات تقف أمام تنميته وتطويره، فمن ذلك عدم الاستقرار الأمني مما يؤثر على النشاط الاقتصادي فيتوقف تمويل القطاع الزراعي، ولا يخفى علينا أيضاً المشاكل المناخية من فيضانات وجفاف، والمشكلة الأهم بالنسبة للقطاع الزراعي ككل هي محدودية التمويل وسوء تنظيمه مما يؤدي إلى فوضى في القطاع فيؤثر سلباً على المزارعين والإنتاج معاً؛ ذلك بالنسبة للقطاع الزراعي على العموم، أما معوقات التمويل الخاصة بإنتاج القطن فهي أيضاً متعددة، حيث ما زالت الأسر المالية التي تعمل في زراعة القطن تتبع الوسائل التقليدية، كما يغيب أيضًا أهل الخبرة والمشرفين على زراعته مما يؤدي إلى ضعف واضح في الإنتاج، والمعوق الأكبر هو فساد الدوائر المالية في الدولة مما يحول دون تقدم هذه الزراعة وعدم نجاح تمويلها.

لكي تتخلص جمهورية مالي من هذه المعوقات والمشكلات التي تحول دون تنمية وتطوير القطاع الزراعي بشكل عام والقطن منه على وجه الخصوص، كان لابد من تصور بعض الحلول والوسائل التي تأخذ بالقطاع نحو التطوير والتنمية؛ التي

[1] انظر: حسين، منتصر محمود أحمد، "**دور صيغة السلم في التمويل الزراعي**"، *كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية*، (2016)، ص8.

تتمثل بمساهمة السلم في تزايد الكمية الإنتاجية للقطن، وكذلك تطوير الصناعة المرتبطة بزراعة القطن في جمهورية مالي، ومن خلال تطبيق المصرف لعملية السلم فإنه يؤدي إلى تزويد المزارعين بأدوات ومعدات إنتاجية تساعد في تزايد الكمية الإنتاجية للقطن في جمهورية مالي، وهذا التطبيق العملي للسلم يمكن مشاهدته في العديد من الصور كالآتي:

الصورة الأولى: يأتي المزارع إلى المصرف، أو أصحاب رؤوس الأموال، أو الجمعيات، أو الأفراد طالباً أحد عوامل الإنتاج كالأسمدة مثلا، وتقوم الجهة الممولة بتملك هذه العوامل (رأس مال السلم)، وتسلمها له بشرط أن يدفع الثمن مع نسبة (ربح السلم) أثناء الحصاد نقداً أو عيناً (المسلم فيه) من المنتج على حسب الاتفاق أثناء العقد[1].

التطبيق: أتى أحمد من مدينة كوتيالا إلى بنك سيد البركة وطلب 2 طن من السماد (رأس مال السلم)، يقوم البنك بتقديم 2 طن له سلماً على أن يدفع له الثمن بعد الحصاد، بزيادة نسبة ربحية (في المسلم فيه) وهي ربح السلم تم الاتفاق عليها عند العقد. وهكذا يكون مصرف البركة قد سعى في قضاء حاجة المزارع أحمد وكسب ربحاً من معاملة السلم.

الصورة الثانية: يقوم البنك بشراء بعض عوامل إنتاج القطن كالبذور (رأس مال السلم)، وتأتي الشركة فتأخذها من المصرف بناءً على عقد السلم، وحين وقت الحصاد تدفع ثمن المسلم فيه للبنك قطناً مع نسبة متضمنة حسم متفق عليها أثناء العقد على حسب الاتفاق.

التطبيق: حيث تقوم التعاونية الزراعية التي تسمى بـ cooperative Agricole بعد تأسيسها من قبل سبعة أشخاص بتقديم طلب إلى البنك، وذلك للحصول على جرار زراعي (رأس مال السلم)، فيقوم البنك بالتعاقد معهم بواسطة السلم، فيشتري الجرار ويقدمه لهم على أن يدفعوا قيمة الجرار (المسلم فيه وهو القطن) بعد موسم الحصاد، مع نسبة حسم من سعر القطن (ربح السلم) تم التعاقد عليها مسبقاً.

الصورة الثالثة: يأتي العميل المزارع للمصرف طالباً نقد يسد به حوائجه أثناء الإنتاج (رأس مال السلم)، مقابل تسديده عيناً من القطن (المسلم فيه)، ويتفق الطرفين على حسم نسبة معينة من سعر السوق يوم الحصاد تمثل ربح السلم[2].

التطبيق: جاء وليد لمصرف الأمانة طالبا 200000 XOF (رأس مال السلم)، لقضاء حوائجه، واتفق الطرفين على سداد المبلغ المقرَض من جنس القطن الخام (المسلم فيه) مع تخفيض 10%[3] من سعر الكيلوغرام وقت الحصاد يمثل ربح السلم للمصرف.

إن هذه الصور مع التطبيقات المرافقة لها، تشير إلى ربح ظاهر في معاملة السلم الجارية بين العميل والمصرف، لكن الغاية من هذه التطبيقات هو إيضاح عملية السلم التي تتم بينهما، مع الربح المرافق للعملية بالنسبة للطرف الأول وهو المصرف.

---

[1] انظر: الزهراني، **"عقد السلم وتطبيقاته المعاصرة"**، ص77.

[2] انظر: أبو العز، علي محمد، **الابتكار في صيغ التمويل الإسلامي** (منشورات مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، 2016)، ص67.

[3] أبو العز، **الابتكار في صيغ التمويل الإسلامي**، ص73.

الصورة الرابعة: تطبيق التمويل بالسلم في تزويد العملاء الأفراد من المهنيين والحرفيين في قطاع صناعة الخيوط بمكائن يشتريها البنك ويسوغها عليهم أو يجلبها لهم من صانعي المكينات. فتكون المكائن رأس مال السلم. ويتعلق دفع ثمن رأس مال السلم مع نسبة ربح للمصرف تقبض على الأدوار الإنتاجية للمعمل.

التطبيق:

أن يذهب بنك البركة إلى قطاع الحرفيين ويسجل حاجتهم من المكائن والمعدات المطلوبة، ويقوم باستيرادها من الدول الصناعية، ثم يأتي العميل موسى الحرفي في صناعة الخيوط إلى مصرف البركة طالباً مكينة معينة واضحة المواصفات، تزيد في كميته الإنتاجية، فيقوم مصرف البركة بتزويده بالمكينة المخزونة عنده، لأنْ تكون رأس مال للسلم ويقوم موسى بتسديدها من إيرادات الإنتاج.

الصورة الخامسة: لاحظنا في فصل مساهمة إنتاج القطن في قطاع الصناعة الزراعية بأن كثير من المصانع مهددة بالإفلاس، تأتي المصانع المهددة من الإفلاس لعدم حصولهم على التقنية الحديثة للمصرف طالبةً تمويلاً لتزويد المنشئات الصناعية بتقنيات حديثة تساهم في تطوير الصناعة المالية المتعلقة بالقطن، فيقوم المصرف بتمويلها بعد دراسة جدوى بجعل رأس مال السلم هو المعدات مع زيادة نسبة أرباح متفق عليها، ويمكن الاتفاق على نوعية الدفع قسطاً من انتاج المصنع أو عيناً من أسعار المنتجات.

التطبيق: إن مصنع HUICOMA المتخصص في صناعة الأدوات الطبية من منتج القطن، والمهدد بالإفلاس لانعدام التقنيات الحديثة القابلة لإنتاج ما يكفي من الأدوات يأتي إلى البنك بدراسة جدوى للمعدات الحديثة التي من شأنها أن تطور المصنع، فيقوم المصرف بشرائها وتقديمها للمصنع بزيادة نسبة من السعر تمثل ربح السلم، ويتفق الطرفان أثناء العقد بأن يكون الدفع على أقساط شهرية.

الخاتمة:

بعد النظر في صيغة السلم التي تعد من صيغ التمويل الإسلامي، ودراسة واقع الجمهورية المالية وما تعاني منه في القطاع الزراعي حيث قطاع القطن على وجه الخصوص من ضعف في التمويل المشروع ومن استغلال من قبل بعض الشركات التي أهلكت المزارعين بالفوائد وغيرها من أساليب التمويل غير الأخلاقية والتي انتهكت قيم الشعب المالي، بناءً على ذلك كله فقد خلص البحث إلى النتائج الآتية:

- إن أخلاقيات وسائل التمويل الإسلامي تحد من معاناة للمزارعين التي كانت تواجههم خلال تعاملهم مع شركات المضاربين الخارجة عن الأخلاق.
- قدرة المصارف على سد حاجة الزراعي في مالي بواسطة صيغة التمويل بالسلم.

- نجاح أساليب التمويل الإسلامي في تمويل القطاع الزراعي، وإمكانية الاستفادة من صيغة السلم في دعم زراعة القطن ودعم المزارعين في جمهورية مالي، وتقديم الأسمدة أو المكنات التي تؤدي إلى دعم المزارع وبالتالي زيادة إنتاجية القطن، كل ذلك من خلال صيغة السلم.
- تساهم صيغة السلم كذلك في تطوير الصناعة الزراعية المرتبطة بالقطن، والتي تزود محصول القطن بالكمية المضافة.
- إن تطبيق صيغة السلم في الجمهورية المالية لدعم قطاع القطن الذي يشكل المرتبة الأولى من الصادرات الوطنية، قد يطور الإنتاج الذي وصل عام 2023 إلى 780 ألف طن.

المراجع

- ابن منظور، جمال الدين محمد مكرم. لسان العرب. بيروت–لبنان: دار صادر، 3 الطبعة، 1414.
- أبو العز، علي محمد. الابتكار في صيغ التمويل الإسلامي. منشورات مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، 2016.
- البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل. صحيح البخاري. تحقيق مصطفى ديب البغا. دمشق: دار ابن كثير، 5 الطبعة، 1993.
- البهوتي، منصور بن يونس. الروض المربع شرح زاد المستقنع. الرياض: دار المؤيد، 1 الطبعة، 1996.
- الحطاب، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي المغربي. مواهب الجليل في شرح مختصر خليل. بيروت–لبنان: دار الفكر، 3 الطبعة، 1992.
- الزهراني، جمعة بنت حامد يحيى الحريري. "عقد السلم وتطبيقاته المعاصرة". جامعة طيبة 30/4.(2015)
- السرخسي، رضي الدين محمد بن محمد الحنفي. المبسوط. مصر: مطبعة السعادة، د.ت.
- العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر. فتح الباري بشرح البخاري. تحقيق محب الدين الخطيب – محمد فؤاد عبد الباقي. مصر: المكتبة السلفية، 1 الطبعة، 1390.
- العلي، صالح حميد. المصارف الإسلامية والمعاملات المصرفية. دار اليمامة، 2005.
- المحمد، محمد نجدت. الوكالة في الفقه الإسلامي وتطبيقاتها الاقتصادية المعاصرة. دمشق: دار المكتبي، 1 الطبعة، 2007.
- النووي، أبو زكريا محيي الدين بن شرف. روضة الطالبين وعمدة المفتين. تحقيق زهير الشاويش. بيروت–لبنان: المكتب الإسلامي، 3 الطبعة، 1991.
- حسين، منتصر محمود أحمد. "دور صيغة السلم في التمويل الزراعي". كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية.
- سراج، محمد أحمد. النظام المصرفي الإسلامي. القاهرة: دار الثقافة، 1989.
- غردة، عبد الواحد. "تفعيل عقد السلم كآلية لتنمية الزراعة في الجزائر". الجزائر: جامعة 8 ماي 1945 قالمة، د.ت.

- مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري. صحيح مسلم. تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي. مصر: مطبعة عيسى البابي الحلبي، 1955.
- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. المعايير الشرعية. البحرين، 1437.

- Camara، "Aoute et limite de la filière coton au Mali،"
- Vanja Westerberg et autre، L'économie de la production du coton au Mali et les enjeux de la dégradation des terres : Cas d'étude à Koutiala et Bougouni، (Berlin، The Economics Of Land Degradation-www.eld-initiative.org، Avril2020).
- Daniel Valenghi، Coton biologique au Mali، (Bamako، Helvetas-Mali : Association suisse pour la coopération internationale Programme d'Appui aux Initiatives des Producteurs et Productrices Agricoles، Juin2001).
- Aurelle Robichaud، "Reforme de secteur cotonnier dans le cadre des stratégies de réduction de la pauvreté au Mali : Réflexion sur l'espace politique de décision،" (Mémoire du Maitrise، Montréal، Science Politique de l'Université du Québec، Avril 2009).
- Michel Fock Ah Chuen، "Le développement du coton au Mali par analyse des contradictions : Les acteurs et les crises de 1895 à 1993،" (Mémoire، Montpelier، Université de Montpellier Faculté de sciences économiques، Économie de développement agricole- Agro-alimentaire et Rurale، 1993).
- Birama Diarra، "Le changement climatique au Mali et impacts،" Variabilité climatique au Mali، 15-20 Mais2018 (Bamako، Variabilité climatique au Mali، 20 Mars2018)
- Béliers، "Agriculture Familiale et politique publique au Mali ،"
- Nango Dembélé، "Volet riz de la stratégie nationale de la mécanisation agricole du Mali 2019-2025،" RiceforAfrica، Nov2018.
- Tiefing Sissoko، L'excellence universitaire penser les fondations d'une société d'experts pour le Mali، (Paris، LHARMATTAN، 2021)
- Cheickna Bounajim Cissé ،Le sursaut (Norderstedt ،BoD - Books on Demand 2021)